الغلاف

يتكرر مشهد الاحتجاجات في تونس للمطالب نفسها منذ سنوات: توفير فرص عمل، ومعالجة التهميش، وغيرهما من المطالب التي فشلت الحكومات المتعاقبة في الاستجابة لها، بما يزيد من تراجع الثقة الشعبية بالسلطات، التي لا تزال تراهن على الحل الأمني غير المجدي بمواجهة الشارع

الاحتجاجات التونسية

مشهد متكرر لا يكفيه الحل الأمني

تونس ـ وليد التليلي

احتجاجات ليلية في أغلب المدن والأحياء المهمشة، مواجهات مع الشرطة وقنابل مسيّلة للدموع، نهب لمحال تجارية، قبل أن يتدخّل الجيش لحماية المنشآت العامة ومقار الدولة ويوقف مئات القصّر والشباب. هذا المشهد الذي عرفته تونس في الأيام الأخيرة، ليس جديداً، بل يتكرر بتفاصيله تقريباً منذ سنوات، ليكشف عن الأزمة التي تعيشها البلاد بوضوح، ويطلق مرة أخرى صفارات إنذار لوضع لم تعد الفئات الضعيفة قادرة على تحمّله، مع استمرار المطالب ذاتها منذ ديسمبر/كانون الأول 2010 ومنها توفير فرص العمل والكرامة.

وبينما يعود الهدوء نهاراً إلى المناطق التي تشهد احتجاجات ليلية، إلا أن أحداً لا يستطيع اليوم التكهن بتطورات الأحداث وما يمكن أن تقود إليه هذه المرة، لأن الأزمة عميقة وتكرارها وشموليتها ينبهان إلى أن استفحالها وتوسعها قد يفرضان واقعاً جديداً، خصوصاً أن وعود تحسين الأحوال الاقتصادية لم تعد تقنع الكثيرين، فيما السلطة لا تقدم جواباً مفيداً للأزمة وتكتفي بالرد الأمني، بينما تلجأ بعض الأحزاب إلى نظرية المؤامرة وتبادل التهم على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي.

قبل الاحتجاجات الدائرة هذه الأيام، كان 26 مارس/آذار 2020، وقبله 10 و11 و12 يناير/ كانون الثاني 2018، و26 ديسمبر 2018، والكثير من التواريخ الأخرى التي شهدت خروج الشباب إلى الشوارع ليلاً للاحتجاج بالطريقة نفسها، وكانت ردود الفعل تقريباً نفسها، بما يعني اجترار أوجه الأزمة وتكرار الاستجابة الأمنية نفسها وردود الفعل السياسية والمجتمعية بكل تفاصيلها. المواطنة خديجة منصور، من حي التضامن في العاصمة الذي شهد مواجهات قوية مع الشرطة ليلة الأحد الاثنين، قالت لـ«العربي الجديد» إنهم قضوا ليلة صعبة مساء الأحد بسبب رائحة الغاز الذي تسرب إلى بيوتهم والرشاش المائي بالحجارة، مؤكدة أن الوضع سيئ. وقالت إن منطقتها «تشهد هدوءاً حذراً في النهار ولكن مع انطلاق حظر التجول تتجدد المواجهات بين الشباب الغاضب وقوات الأمن»، مشيرة إلى أن أغلب الشباب في حي التضامن وابن خلدون وحي الانطلاقة مهمّشون ويعانون البطالة، وزاد الحجر الصحي الشامل في إحالة حتى من يعمل منهم إلى البطالة.

من جهته، قال الناشط وعضو التنسيقية الوطنية للحركات الاحتجاجية في سيدي بوزيد، عبد الحليم حمدي، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن مدينة منزل بوزيان في سيدي بوزيد (انطلقت منها الاحتجاجات زمن الثورة) نظّمت مسيرة نهارية سلمية أمس الإثنين رداً على تشويه التحركات الليلية والتي تتحمّل مسؤوليتها السلطة. وأوضح أن «الحق في الاحتجاج والتظاهر أصبح يُجرّم فظهرت هذه التحركات الليلية، خصوصاً بعد قمع العديد من التحركات النهارية في القصبة (أمام مبنى الحكومة) وفي مناطق أخرى، وبالتالي فالاحتجاج لا توقيت له». واعتبر أن الحديث عن أن «التحركات الليلية غير مناسبة مردود لأصحابه، لأن سيدي بوزيد ومناطق أخرى عرفت في أواخر فترة المخلوع زين العابدين بن علي تحركات ليلية وحرقاً للإطارات المطاطية، وبالتالي فهذا التحرك هو من شباب غاضب على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة»، مضيفاً أن المطالب معلّقة منذ 17 ديسمبر 2010. وشدد حمدي على أن «السلطة مسؤولة عن أمن الناس، ولا يمكن المقايضة بين الأمن والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والدولة تتحمّل مسؤوليتها، خصوصاً أن هناك عدة احتجاجات حدثت نهاراً وقوبلت بالتجريم»، معتبراً أن «مناخ حرية التعبير أصبح مكبلاً ولهذا كانت التحركات الليلية، ولكن يجب أن تبقى سلمية».

وفي مشهد آخر يصوّر عمق الأزمة وشموليتها، توجّه الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم السبت الماضي، إلى مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العاصمة، حيث ينفذ عدد من الدكاترة العاطلين عن العمل إضراباً عن الطعام، للمطالبة بحقهم في الانتداب. وجاءت زيارة سعيّد بعد تدهور صحة عدد منهم، ما حتّم نقل بعضهم إلى المستشفى. ويصور هذا المشهد حقيقة الأوضاع المتردية التي طاولت جميع الفئات بلا استثناء، ما ضيّق أفق الأمل لدى كثيرين ودفعهم إلى الحلول القصوى، مثل الإضراب عن الطعام، والهجرة السرية في بحر مضطرب يؤدي غالباً إلى الغرق، واحتجاج عنيف المسؤول عن الإعلام في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رمضان بن عمر، قال في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن ما يحصل من تحركات هو تعبير عن غضب اتخذ أشكالاً عنيفة في بعض المناطق، ويكشف عمق الأزمة التي تمرّ بها البلاد، وهي ليست أزمة اقتصادية واجتماعية فقط بل سياسية أيضاً، ومنها الهروب الرسمي من إبداء موقف مما يحدث، فبعد ثلاثة أيام من موجة الاحتجاجات لا تصريح سياسياً من الحكومة يبيّن موقفها. ولفت إلى أن الحكومة دفعت وزارة الداخلية لمواجهة موجات الغضب وصدّرت المتحدثين الرسميين لها من أجل وصم المحتجين بالمجرمين والمخربين قبل صدور أحكام القضاء، معتبراً أن هذا يعكس وصم الحراك الاجتماعي وتخويف التونسيين مما يحصل وكأنه يشكل تهديداً للممتلكات، فيحول النقاش من الفشل الاجتماعي والاقتصادي إلى نقاش هامشي، ما يبيّن ضعف الدولة والقدرة على إدارة الأزمات. وتابع «مثلما تم تداول فيديوهات للتخريب، هناك أيضاً أخرى تكشف استعمال العنف من عناصر الأمن وكان هناك عقاباً جماعياً للمحتجين واعتقالات عشوائية، وهذه الممارسات هي الخطر في هذه المواجهات».

من الاحتجاجات التي شهدتها ضواحي تونس العاصمة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

600 موقوف

اعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية التونسية خالد الحيوني انه تم توقيف 632 شخصا مساء الاحد وتحويلهم الى القضاء، قائلا «لا علاقة بما يحدث ليلا في اغلب المناطق بالاحتجاجات». واضاف في تصريح اذاعي، امس، ان مجموعات من الاشخاص عمدت الى حرق الاطارات المطاطية وحاويات الفضلات بهدف اعاقة تحركات الوحدات الامنية، مضيفا ان اعمالها تحولت قبل حظر التجول الى اعتداءات على الاملاك والوحدات الامنية، ما خلف اضرارا مادية.

> لا أحد يستطيع اليوم التكهن بتطور الأحداث التونسية

> التحركات تعبّر عن غضب اتخذ أشكالاً عنيفة في بعض المناطق

«قنابل موقوتة»

في غياب الاحصائيات حول نسبة مشاركة الشبان المتسربين من المدارس في الاحتجاجات، لم يستبعد الباحث في الشأن التربوي، منذر عاضي، «أن يكون جزء من المحتجين ممن غادروا مقاعد الدراسة في السنوات العشر الأخيرة». وقال لـ«العربي الجديد» إن «المنقطعين عن التعليم في سنّ مبكرة هم من بين الفئات الأكثر هشاشة والأكثر عرضة لاستدراجها لأعمال إرهابية أو تخريبية»، واصفاً هؤلاء بـ«القنابل الموقوتة التي تهدد المجتمع».

العائلات في الأحياء الشعبية والمدن الفقيرة السيطرة على أبنائها، لافتاً إلى أن الشباب في هذه الأحياء يكسرون القيود العائلية ويستغلون تفككها ويجنحون أكثر إلى ثقافة الشارع. ورأى الجويلي أن الشارع هو الفضاء الحاضن للفئات المهمّشة والشباب المحتج ليلاً، مشدداً على أهمية دراسة الظاهرة من جوانبها الاجتماعية والنفسية من دون التوقف عند الأسئلة الأمنية من وراء هذه الاحتجاجات، معتبراً أن «المساكن وظروف العيش في الأحياء الشعبية والفقيرة طاردة بطبعها لسكانها، ولا سيما الشباب منهم، ما يفسّر جنوحهم نحو ثقافة الشارع في حلول اجتماعية وثقافية تساعد على احتوائهم وتخفيف البؤس الذي يعيشون فيه».

سياسياً، ظلت المواقف على حالها بين متفهم للاحتجاجات ومنكر لها، وبين من يرى فيها تباشير لإسقاط الحكومة ومن يرى أنها مؤامرة لتغيير واقع سياسي أنتجته الانتخابات وتحركه أحزاب فاشلة. وأكد الحزب الجمهوري، في بيان أمس، شرعية التحركات الاحتجاجية، منبهاً إلى خطورة اندساس عناصر إجرامية فيها، ومندداً باستهداف الأملاك العامة والخاصة. واعتبر الحزب «أن هذه الاحتجاجات تعبّر عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد وعن حالة اليأس التي بلغها الشباب العاطل عن العمل نتيجة بؤس ظروفه المعيشية مقابل استشراء الفساد وتغلغله في مفاصل الدولة». في المقابل، دان مجلس شورى حركة النهضة «الاعتداءات المجانية التي مثلت خرقاً لكل أشكال الاحتجاج والتعبير السلمية المكفولة بالقانون والدستور»، داعياً «كل التونسيات والتونسيين للوقوف صفاً واحداً أمام كل الأعمال التخريبية التي تستهدف أمن البلاد وطمأنينة المواطنين». من جهته، طالب رئيس كتلة «قلب تونس» في البرلمان، أسامة الخليفي، بتطبيق القانون وفتح تحقيق جدي في أحداث الشغب الليلية لمعرفة من وراءها. وقال في حديث إذاعي إن «وزارة الداخلية صنفت هذه الأحداث أعمال شغب ومحاولات سرقة ونهب».

وأكدت دراسة حول «البُعد الاجتماعي في فهم ظاهرة التطرف العنيف» صدرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 عن منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشملت عيّنة من الشباب (805 مستجوبين في العاصمة تونس) أن 71,3 في المائة منهم يعتبرون أن المجتمع التونسي قائم على أسس غير صحيحة و83,1 في المائة يعتبرون أنّه مجتمع لا مساواة، و69,7 في المائة يعتقدون أنّ الدولة لا تلبّي الحاجيات الأساسية و76,2 في المائة أن الدولة لا تعير اهتماماً للمشاكل الحقيقية للنّاس.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فسر في بيان له أمس الإثنين، سبب الاحتجاجات الجديدة، قائلاً إنّ «العنف الاقتصادي والتمييز الاجتماعي، نتيجة للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضعف أداء الدولة قبل وأثناء جائحة كورونا وتخليها عن فئات واسعة من الشعب، والأداء المهزوز لنخب سياسية غير مسؤولة، وتوحش لوبيات مالية واقتصادية متنفذة قديمة وجديدة، إضافة إلى التعامل الأمني العنيف مع الاحتجاجات الأخيرة، فاقم الشعور بالخزي والمهانة والتحقير وعدم الإدماج لدى فئات واسعة، ما مهد لمشاعر الغضب والتعبير عنها بأشكال مختلفة».

في المقابل، يعتبر أغلب الرافضين لهذه الاحتجاجات عن انزعاجهم من توقيتها الليلي، ويفسرون بأن حرية التعبير تكفل الاحتجاج بوجوه مكشوفة نهاراً. لكن الباحث في الشأن الاجتماعي محمد الجويلي فسّر «أن زمن الاحتجاج تغيّر في تونس منذ سنوات وتحوّل من الزمن الكلاسيكي نهاراً إلى أزمنة احتجاجية تدور أحداثها في مواقيت متعددة من اليوم ومن بينها الليل الذي تحوّل إلى فضاء يحتوي أيضاً التعبيرات الغاضبة في المدن والشوارع التونسية». وأكد الجويلي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن عوامل عديدة تلتقي لتجعل من الليل زمناً احتجاجياً في تونس ومن بينها فقدان الثقة في الأحزاب السياسية وفي المؤسسات الرسمية، وتراجع الثقة في الأحزاب السياسية وفي المؤسسات الرسمية، وتراجع الثقة في الأحزاب السياسية وفي المؤسسات الرسمية.

للحديث تتمة...

اليمن: انقلاب الأدوار

زكريا احمد

30 يوماً فقط احتاج لها «المجلس الانتقالي الجنوبي» في اليمن للتحول من كيان متمرد بقوة السلاح على الدولة، ومن انقلابي يسطو على المؤسسات، إلى كيان شرعي يمتلك خمس حقائب في حكومة معترف بها دولياً، ويتهم الرئاسة اليمنية بـ«الانقلاب».

معجزة كهذه، لا يمكن حتى لمارد فانوس علاء الدين أن يحققها في هذا الوقت القياسي، وتجعلنا نؤمن مجدداً أن زمن المعجزات لم يغادرنا بعد، وأن بساط الريح لا يزال قادراً على قهر المستحيل، ولو بتحويل الانقلابي إلى شرعي، والشرعية إلى جهة انقلابية. من يقرأ البيان الصادر عن المجلس الانتقالي، مساء الأحد الماضي، يكتشف هذا النوع من المعجزات. من يصدق أن المجلس، يتهم الرئاسة اليمنية بـ«تعطيل عملية استكمال تنفيذ اتفاق الرياض» و«إرباك المشهد»، و«إفشال عمل حكومة المناصفة»، و«الانقلاب الخطير والخروج الصارخ» على مضامين اتفاق الرياض.

لم يكن ينقص بيان «الانتقالي» سوى معايرة الرئاسة اليمنية ووصفها بـ«المدعومة إخوانياً»، على غرار الاتهامات التي كانت الشرعية تسوقها للمجلس وتقول إنه مدعوم إماراتياً. هذه المفردات التي ساقها الانفصاليون للشرعية، كانت قبل ستة أسابيع فقط، ترد بشكل حرفي، في كافة بيانات الخارجية اليمنية التي تتهم الانتقالي، بإرباك المشهد وتعطيل اتفاق الرياض والانقلاب على الشقّ العسكري والأمني. تحول المجلس إلى شريك في الحكم عقب تمرد أغسطس/آب 2019 في عدن، وتمّ القفز من شقّ الترتيبات العسكرية والأمنية إلى الشق السياسي المتمثل بتشكيل حكومة، وفوق هذا يتهم أعضاء المجلس الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بالانقلاب عليهم، على الرغم من أنهم قد انقلبوا على الاتفاقات والتفاهمات والنسخ المتتالية لاتفاق الرياض.

يقول المجلس إن هادي انقلب عليهم بعد تعيين مستشاره أحمد بن دغر رئيساً لمجلس الشورى، وتعيين وكيل وزارة الداخلية أحمد صالح الموساني نائباً عاماً للجمهورية، رغم أن اتفاق الرياض، بحسب النسخ الأولية المسربة منه، نصّ على شراكة وتوافق في ما يخص الحكومة ومحافظي المحافظات المحررة وبعض المصالح الحكومية المتعلقة بمحاربة الفساد، مثل الجهاز المركزي للرقابة وهيئة مكافحة الفساد. لكن، وبما أننا في زمن المعجزات، وبما أن سرّ البلية هو ما يحكم باليمن، فليس من المستبعد أن يستنكر المجلس الانتقالي بشدة، قيام رئيس الجمهورية بتهنئة دولة مورميزيق بالعيد الوطني، ويعلن عدم التعاطي مع تلك التهنئة، خشية من تدخل موزمبيقي داعم للشرعية.

الحدث

حملة لمليشيات حفتر بعد أنباء عن محاولة انقلاب

طرابلس ـ العربي الجديد

في موازاة استمرار مليشيات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر في عمليتها الأمنية التي أطلقتها في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في مناطق سيطرتها شرق ليبيا، وتوسع حملة الاعتقالات خلالها، تسربت معلومات في الساعات الأخيرة عن إفشال محاولة انقلاب عسكرية على حفتر نفذ من المخطط أن تجري في مدينتي بنغازي وبرقانية من شرق البلاد، لـ«العربي الجديد»، عن وقوف أربع شخصيات عسكرية ومدنية وراء التخطيط وتمويل هذه العملية، مشيرة إلى أن اللواء عون الفرجاني، ابن عم حفتر وذراعه الأمنية الأقرب والذي يتولى مسؤوليات كبيرة في قيادة المليشيات، يشرف على متابعة التحقيق في العملية وسط تكتم شديد على نتائج التحقيق. وكشفت المصادر أن العملية الانقلابية جرى التخطيط لها من شخصيات تابعة لنظام العقيد الراحل معمر القذافي، منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قبل أن تتلقى قيادة حفتر معلومات مخابراتية من إحدى الدول الداعمة له وتُفشل العملية قبل تنفيذها بعدما كان مقرراً أن تحصل خلال الشهر الحالي بإشراف أربع شخصيات، ضباطين ومدنيين. وتناقلت تقارير إعلامية أنباء عن تورط شخصيات مثل مصطفى كونان، أحد رموز النظام السابق في العملية، إضافة إلى اللواء خيري التميمي، مدير مكتب حفتر الخاص، فيما كشفت المصادر أن العقيد هيبلو نصر، والمقدم عيسى القايسي، كانا من أبرز الشخصيات العسكرية التي كانت ستشرف على تنفيذ العملية في بنغازي وأجدابيا. ويُعتبر العقيد هيبلو نصر، المنحدر من مدينة سرت، من بين الضباط القلائل الذين بقوا إلى جانب العقيد الراحل معمر القذافي في أيامه الأخيرة. وإثر انضمامه إلى «عملية الكرامة» التي أطلقها حفتر عام 2014 حامت حوله شبهات، مما دفع حفتر لاعتقاله منتصف العام 2016، قبل إطلاق سراحه في إبريل/نيسان 2018، وجرى تكليفه أخيراً بقيادة إحدى المليشيات التي تشرف على تنفيذ عملية حفتر الأمنية. أما القايسي فهو في القوات الخاصة وانخرط ضمن عمليات حفتر مبكراً، وكُلّف بقيادة الكتيبة 302 التابعة للواء 106 معزز الذي يقوده صدام نجل حفتر، وتأمين القطاع الغربي لمدينة بنغازي. والخميس الماضي، أعلن المتحدث الرسمي باسم القوات الخاصة «الصاعقة» ميلود الزوي، عن تعرض القايسي لمحاولة اغتيال، فيما دعت كتيبته «302» إلى سرعة «معالجة الخلل الأمني» في بنغازي، ما قد يشي بوجود خلافات عميقة بين مليشيات حفتر في ظل احتماء القايسي بفصائل «الصاعقة».

وفيما لم يعرف تاريخ انكشاف عملية الانقلاب، إلا أنه يبدو قريباً، فحتى 31 ديسمبر/كانون الأول الماضي، ظهر التميمي خلال تغطية وسائل إعلام موالية لحفتر بمقر الكتيبة في بنغازي. ويُعدّ التميمي، المنحدر لمنطقة قصر بن غشير جنوب شرق طرابلس، من أبرز أركان القوات المسلحة في عهد معمر القذافي، إذ تولى العديد من المناصب العسكرية البارزة، قبل أن ينضم إلى حلف حفتر العسكري ويتولى عدة مهام أخرها مدير المكتب الخاص لحفتر. وربما تكون الصور التي ظهر فيها التميمي أخيراً، وسيلة للتعمية عن محاولة الانقلاب أمام الرأي العام، فالتميمي يتولى منصباً هاماً آخر فهو عضو في الوفد العسكري الممثل لحفتر في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

ورجحت المصادر أن العملية الأمنية التي بدأتها مليشيات حفتر، مطلع نوفمبر، تستند إلى معلومات أولية حول التخطيط للانقلاب، علماً أن العملية الأمنية مرت بمرحلتين حتى اليوم بإشراف رئيس الأركان التابع لحفتر، اللواء عبد الرزاق الناظوري، وهي تهدف إلى «فرض القانون وضبط الأمن والقضاء على الجريمة وكل مظاهر التسلح وجميع المجموعات التي تستغل اسم المؤسسة العسكرية والأمنية لتحقيق مآرب شخصية»، بحسب بيان سابق للمليشيات حفتر.

وتنشط أجهزة أمن حفتر في تنفيذ عمليات اعتقال واسعة في بنغازي والبيضاء، مع تمركز قوات أخرى في جانب مدينة أجدابيا في محاولة للسيطرة على الأوضاع من دون الدخول في مواجهات مع مليشيات المنطقة القبلية، لا سيما أن بعضها تملك التابعة لقبائل زوية لم تعد على وفاق مع حفتر. وأخذت المصادر أن معسكرين كانا تابعين للكتيبة 106 مشاة، هما أبرز أهداف عملية حفتر بعد أن أبدى قادة الكتيبتين تأييدهما لقبيلة زوية التي أعلنت تأييدها لحراك رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح بهدف إيجاد حل سياسي لأزمة البلاد بعيداً عن الحلول العسكرية.

وفي كتابة مصادر مقربة من حفتر قد كشفت في تصريحات سابقة، مطلع يناير الحالي، لـ«العربي الجديد» عن عزم حفتر توسيع عمليته الأمنية الحالية خارج بنغازي، لتشمل مدناً أخرى من بينها أجدابيا (100 كيلومتراً غرب بنغازي)، والبيضاء (100 كيلومتر شرق بنغازي)، تزامناً مع إعادة تشكيل قيادته، باستبعاد جملة من الضباط وإعفائهم من وظائفهم، من بينهم اللواء أحمد المسماري المتحدث الرسمي باسم قيادته. وتكشف التسريبات عن محاولة الانقلاب عن عمق الخلافات داخل صفوف مليشيات حفتر وهشاشة حلفه مع الضباط والعسكريين الموالين للنظام السابق، وهو ما برز في قول آمر «كتائب أولياء الدم» في بنغازي عياد الغيسي، خلال فيديو متداول، إنه «لا توجد قيادة عامة ولا أجهزة أمنية في مدينة بنغازي»، بعد ساعات من محاولة مليشيا اختطاف أحد أبنائه. على الرغم من ذلك، يعكس فشل المحاولة الانقلابية استمرار قدرة حفتر سابق للمليشيات حفتر.

> تبرز خلافات عميقة بين مليشيات حفتر شرقي البلاد

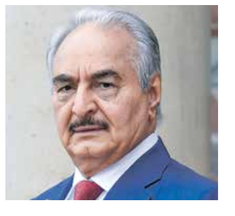

الجزائر

مسوّدة القانون الانتخابي: النسبية وإبقاء العتبة

الجزائر ـ عنمان لحياني

وزعت الرئاسة الجزائرية مسودة القانون الانتخابي الجديد، أمس الاثنين، على الأحزاب السياسية، لإبداء موقفها وتقديم اقتراحاتها، قبل صياغة المسودة النهائية تمهيداً لإجراء انتخابات محلية ونيابية، تعهد الرئيس عبد المجيد تبون بتنظيمها في الأشهر القليلة المقبلة. وللمرة الأولى في تاريخ الانتخابات المحلية والنيابية في الجزائر، ستتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تسلم قوائم المرشحين في الانتخابات والموافقة عليها أو الرفض المعلل، بعد عقود من هيمنة وزارة الداخلية على ذلك. ونص القانون الانتخابي الجديد على تولّي الهيئة العليا للانتخابات على المستوى الولائي، تسلم قوائم الأحزاب والمرشحين والبت في صحة ترشحهم. وسمح القانون للقوائم الأحزاب الذين يتم رفض ترشيحاتهم باللجوء على درجتين إلى المحكمة الإدارية، للطعن في قرار هيئة الانتخابات في غضون ثلاثة أيام. وينهي هذا الخيار عهداً سابقاً كانت تتحكم فيه وزارة الداخلية في سير الترشيحات، وتُقصي من تريد من دون تقديم مبررات واضحة.

واعتمدت لجنة صياغة القانون الانتخابي العودة إلى نظام الاقتراع النسبي على أساس القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي من دون المزج بين القوائم في انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية أو نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى من البرلمان الجزائري). ونصّ القانون الجديد على أن «يُختار الناخب قائمة واحدة، ويصوت لصالح مرشح أو أكثر من القائمة نفسها في حدود المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، ثم يتم توزيع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب أولاً، حسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى». وجاء في القانون أيضاً «يتم توزيع المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة على مرشحيها، بحسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم في التصويت واختيارات الناخبين». ويعني ذلك أن ترتيب الحزب أو المستقلين داخل القائمة ليس هو ما يحدد بالضرورة الفائزين بالمقاعد، بل عدد الأصوات.

وسمح القانون المقترح في إقصاء كل القوائم التي لم تحصل على نسبة 5 في المائة على الأقل من الأصوات المعبر عنها». وشكل هذا البند صدمة كبيرة للأحزاب الجديدة، رغم مطالبتها بإلغاء العتبة. واشترط القانون لقبول قوائم المرشحين في انتخابات البرلمان والمجالس البلدية والمجالس الولائية، أن تتم تزكيتها من حزب سياسي، فاز بمجموع أصوات تفوق نسبة الـ4 في المائة في آخر انتخابات سابقة، أو أن يكون ناخباً على عشر منتخبين في المجالس المحلية أو البرلمان. ويتعين على الأحزاب التي لم تحصل على أي من ذلك والأحزاب الجديدة وقوائم المستقلين، جمع التواقيع من الناخبين بمعدل 50 توقيعاً مصدقاً عليه لكل مقعد من المقاعد المطروحة للمنافسة الانتخابية. ونصّت مسودة القانون الانتخابي على فرض المناصفة في قوائم المرشحين، بين النساء والرجال، باستثناء البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة. كما فرضت أن يكون ثلث المرشحين من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة تحت طائلة عدم قبول القائمة، بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

لكن لجنة صياغة القانون تراجعت عن مسألة فرض الشهادة الجامعية على المرشحين، للهروب من جدال دستوري مرتبط بحق كل مواطن بالترشح للمجالس النيابية. مع العلم أن مسألة الشهادة الجامعية وما يعادلها، كانت بين أبرز الأسباب التي شكلت مصدراً لمشاكل عدة ولضعف أداء المنتخبين في المجالس المحلية والنيابية. لكن القانون الجديد حصر شرط الشهادة في الترشح لمجلس الأمة، الذي يتم انتخاب نصف أعضائه بالاقتراع المغلق بين المنتخبين المحليين فقط، وأيضاً في الترشح لرئاسة الجمهورية فقط. ومنح القانون الجديد السلطة العليا للانتخابات صلاحية معالجة ملفات المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، وإرسالها إلى المحكمة الدستورية للمصادقة عليها.

ونصّ القانون على جملة من التدابير المتعلقة بتكافؤ الفرص في الدعاية وتمويل الحملات الانتخابية، إذ أتاح تمويل جزء من الحملة الانتخابية للشباب المرشحين، لتشجيعهم على الترشح واقتحام العمل النيابي. وفرض القانون على المرشحين الإعلان عن كل هبة مالية يتلقونها وتفوق قيمتها مبلغ ألف دينار جزائري (12 دولاراً)، في سياق محاربة المال الفاسد وتداخلاته في الشأن السياسي، على أن يتم تحديد السقف الأعلى لتمويل الحملة الانتخابية بعد أن تتلقى لجنة صياغة القانون الانتخابي مقترحات بشأنه من الأحزاب السياسية. ونصّ القانون على إنشاء جهاز يضم قضاة وخبراء في المالية والمحاسبة، لمراقبة وتدقيق حسابات تمويل الحملات الانتخابية لكل طرف. وشدّد القانون على منع خطاب الكراهية وكل أشكال التمييز، وأي تدخل للموظفين الرسميين لصالح قائمة أو مرشح، أو استخدام أدوات الدولة وأماكن العبادة.

تعهّد تبون بإجراء الانتخابات التشريعية في الأشهر المقبلة (الأناضول)

شرق غرب

غارات على غزة

شنّت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الإثنين، غارتين على أرضين زراعيتين؛ الأولى بين مدينتي خان يونس ورفح جنوبي قطاع غزة، والثانية شرقي مدينة خان يونس. ولم تسفر الغارتان عن وقوع إصابات، لكنهما أحدثتا أضراراً في المنطقتين المستهدفتين. وجاءت الغارتان عقب ادعاء جيش الاحتلال سقوط صاروخين فجر أمس، في مناطق مفتوحة من ساحل مدينة أسدود.

(العربي الجديد)

150 قتيلاً في معارك الحديدة

أعلنت مصادر عسكرية وطبية في اليمن، أمس الإثنين، عن مقتل نحو 150 من الحوثيين والجيش اليمني، خلال أسبوع من المعارك جنوبي مدينة الحديدة، في ظل محاولة الحوثيين التقدّم نحو مناطق جديدة على الساحل الغربي لليمن. ولقي نحو نصف هؤلاء مصرعهم خلال يومي السبت والأحد الماضيين، في مواجهات هي الأعنف منذ توقيع اتفاق استوكهولم في ديسمبر/كانون الأول 2018، لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة.

(فرانس برس)

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية يقرّ «ميثاق مبادئ»

وافقت الاتحادات المكونة للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، أمس الإثنين، على «ميثاق مبادئ» ليكون بمثابة قاعدة تنظم شؤون الديانة الإسلامية في فرنسا، وذلك بعد أكثر من شهر من مفاوضات شاقة وخلافات كثيرة حول الميثاق الذي سيكون مرجعاً يصدر الشهادات للأئمة ويرخص نشاطاتهم في فرنسا. وكشف رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية محمد موسوي («الصورة»)، أن الميثاق يؤكد «توافق العقيدة الإسلامية مع مبادئ الجمهورية، بما في ذلك العلمانية، وربط المسلمين في فرنسا بمواطنتهم الكاملة».

(العربي الجديد)

بايدن يلغي خط الأنابيب مع كندا

أفادت قناتا «سي بي سي» و«سي تي في» الكنديتان، مساء أول من أمس الأحد، بأن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، ينوي إلغاء مشروع خط أنابيب النفط «كيستون أكس إل»، المثير للجدل، الذي يربط حقول كندا النفطية بالولايات المتحدة، بمرسوم رئاسي عند تنصيبه غداً الأربعاء. وأشارت القناتان إلى مذكرات إخطار من فريق بايدن إلى شركات فاعلة في القطاع، تفيد بأن إلغاء ترخيص بناء خط الأنابيب، سيكون جزءاً من الإجراءات التي من المقرر أن يعلنها بايدن في يوم تنصيبه.

(فرانس برس)

اكتمال الانسحاب الأميركي من الصومال

أعلن الجيش الأميركي اكتمال انسحاب قواته من الصومال، أمس الإثنين، قبل أقل من شهر من موعد الانتخابات التشريعية التي ستشهدها البلاد. وكان قائد القيادة الأميركية في أفريقيا «أفريكوم»، الجنرال ستيفن تاونسند (الصورة)، قد صرح قبل يومين بأن الولايات المتحدة لن تنسحب من شرق أفريقيا. وقال: «كي نكون واضحين، الولايات المتحدة لن تنسحب أو تنفصل عن شرق أفريقيا. نحن لا نزال ملتزمين بمساعدة شركائنا الأفارقة في بناء مستقبل أكثر أماناً».

(فنا)

تقرير

إعلان تشوبه التساؤلات في ظل إغلاق القواعد بوجه سلطات بغداد

خفض القوات الأميركية في العراق

يلاقي إعلان الولايات المتحدة خفض عديد قواتها في العراق إلى 2500 جندي، تشكيكاً من قوى موالية لإيران، في ظل عدم قدرة السلطات على التأكد من صحة هذا الإعلان بعدما بات القواعد الأميركية مغلقة إلى حد كبير أمام الجانب العراقي، خصوصاً بعد الاعتداءات التي استهدفت مصالح واشنطن في الآونة الأخيرة

بغداد ـ **زيد سالم**

أثار إعلان وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، الجمعة الماضي، عن خفض جديد لعديد القوات الأميركية العاملة في العراق، جدلاً جديداً في بغداد حول صحة تلك الإعلانات وما إذا كانت الحكومة العراقية تعرف أساساً العدد الحقيقي لهذه القوات وما إذا كانت هناك طريقة للتأكد من الخفض، خصوصاً أن القواعد الأميركية الرئيسة في البلاد، «عين الأسد» و«حرير»، إلى جانب «معسكر فيكتوريا»، قرب مطار بغداد، باتت أكثر إغلاقاً على الجانب العراقي ضمن الإجراءات الأخيرة للجيش الأميركي لمواجهة تهديدات الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران.

وأعلن وزير الدفاع الأميركي بالوكالة كريستوفر ميلر، الجمعة الماضي، أن عدد القوات الأميركية في كلّ من العراق وأفغانستان أصبح حالياً 2500 جندي، بناء على رغبة الرئيس الخاسر دونالد ترامب. وقال ميلر إنّ «الولايات المتحدة اقتربت اليوم أكثر من أي وقت مضى من إنهاء حوالي عشرين عاماً من الحرب». وأضاف أن «خفض عدد القوات في العراق يعكس زيادة قدرات الجيش العراقي». إلا أن مراقبين أكدوا أن إعلانات واشنطن المتتالية حول الخفض التدريجي لعديد قواتها تأتي لاعتبارات تتعلق بحكومة مصطفى الكاظمي الداعمة لها بالدرجة الأولى في مواجهة ضغوط الفصائل المسلحة والقوى الموالية لإيران، بما يتعلق بملف الوجود الأميركي.

وفي الوقت الذي يبدي فيه نواب من قوى سياسية عدة مخاوفهم من أنّ تخفيض عديد القوات الأميركية سيؤثر على عمليات فرض الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب في العراق، إضافة إلى عدم ضبط ميزان القوى في المناطق المحررة تحديداً والعراق عامة من ناحية القوى الحليفة لإيران ونفوذها المتزايد في البلاد، أكد مسؤولون عراقيون لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة العراقية والبرلمان، وقيادة العمليات المشتركة في البلاد، لا تملك أي طريقة لمعرفة صدق هذا التخفيض من عدمه»، مضيفين أن القاعدتين الرئيستين عين الأسد، غرب الأنبار، وحرير، شمال أربيل، يمكن أن تتسعا لأكثر من 7 آلاف جندي للقوات المسلحة، رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، إنهم «لا يملكون طريقة معينة للتأكد إلا بالدخول إلى القواعد واحتساب الجنود، وهذا غير منطقي ومستحيل أساساً». وأضاف أن «الحكومة تتعامل مع تلك الإعلانات كما ترد لها بسبب وجود اتفاق وتفاهمات وعن كيفية التأكد من تلك الإعلانات، قال أحد المسؤولين في مكتب القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، إنهم «لا يملكون طريقة معينة للتأكد إلا بالدخول إلى القواعد واحتساب الجنود، وهذا غير منطقي ومستحيل أساساً». وأضاف أن «الحكومة تتعامل مع تلك الإعلانات كما ترد لها بسبب وجود اتفاق وتفاهمات وعن كيفية التأكد من تلك الإعلانات، قال أحد المسؤولين في مكتب القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، إنهم «لا يملكون طريقة معينة للتأكد إلا بالدخول إلى القواعد واحتساب الجنود، وهذا غير منطقي ومستحيل أساساً». وأضاف أن «الحكومة تتعامل مع تلك الإعلانات كما ترد لها بسبب وجود اتفاق وتفاهمات

اعلنت واشنطن بقاء 2500 من جنودها في العراق (مرتضى السوداني/الأناضول)

العصائب: الحكومة بطيئة

قال عضو البرلمان العراقي، القيادي في «عصائب أهل الحق» عدي عواد، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة العراقية بطيئة في التعامل مع القوات الاميركية التي تحتل العراق، ولا تحظى بأي تأييد شعبي، وهناك شكوك بأعداد المنسحبين، خصوصا ان العراق يعتمد على ما يصدر عن اميركا، وليس على ما يتم احتسابه بصورة مباشرة عبر التنسيق العراقي الاميركي». واوضح ان «القوات الاميركية غير مرغوب بها، و تمارس احتلالا كاملا لسماء العراق».

بغداد تعتمد بشكل كامل على الإعلانات الصادرة من واشنطن

مسؤول عراقي: القوات الأجنبية الموجودة ليست قتالية

عدة جرت خلال زيارة الكاظمي الأخيرة إلى واشنطن، خصوصاً خلال الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي بين البلدين، والذي أقر جملة من التفاهمات، من بينها الخفض التدريجي لعديد القوات الأميركية في العراق». وأعتبر أن «تشكيك القوى الحليفة لإيران بالإعلانات الأميركية أمر طبيعي، فهي لن ترحب أو تثني على خطوات رئيس الحكومة، فيما قد يصب بقاء الأميركيين في صالح خطاب هذه القوى القائم على فكرة المقاومة، لأن انسحابهم بسحب آخر الحجج لهذه القوى لحمل السلاح خارج الدولة، خصوصاً بعد اضمحلال تنظيم داعش بشكل شبه كامل».

وكان الكاظمي قد أعلن بعد زيارته واشنطن ولقائه ترامب في يونيو/ حزيران الماضي، أن الطرفين اتفقا على الانسحاب الأميركي، وتسليم القواعد العسكرية التي تستضيف جنود التحالف الدولي إلى القوات العراقية، إلا أن معظم القوى السياسية الموالية لإيران، وأبرزها «تحالف الفتح» الذي يتزعمه هادي العامري، تُشكك بجدية الكاظمي بتنفيذ هذا الأمر، لذلك تواصل ممارسة سياسة «الحصار الأمني» على القوات الأميركية في العراق، كما تزعم، مع مواصلة استهدافها بالصواريخ والألغام.

من جهته، قال المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة اللواء تحسين الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، إن «القوات الأجنبية الموجودة حالياً في العراق ليست قتالية، وبالتالي فإن انسحابها لا يحتاج إلى تغطيات إعلامية وصور ومقاطع مصورة أو فعاليات أخرى مشابهة، بل هو انسحاب اعتيادي لضباط برتب مختلفة، كانوا يقدمون الخدمات للعراقيين».

وأضاف الخفاجي أن «هناك جدولاً زمنياً تلتزم فيه بغداد وواشنطن بشأن سحب القوات الأميركية والمستشارين في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وسبق أن تسلمت القوات العراقية عدداً من المعسكرات التي انسحبت منها القوات الأميركية، ولم يبقَ من هذه القوات غير القتالية إلا القليل، وهم مستشارون يقدمون خدمات الاستشارة في مجالات الضربات الجوية وبناء القدرات وغيرها». لافتاً إلى أن «القوات العراقية باتت متمكنة من إمساك زمام السيطرة على الأراضي، بعد دحر تنظيم داعش، وهذا ليس بحسب الحكومة العراقية، بل وفقاً لتعليقات البنتاغون».

بدوره، أشار الخبير الأمني في العراق سرمد البياتي إلى أن «الحكومة العراقية تعتمد على تعليقات السفير والسفارة الأميركية، التي كانت قد أكدت في وقت سابق أن عديد قواتها في العراق حتى منتصف العام الماضي بلغ 5500، ولكن بعد إعلانات الانسحاب في أكثر من مرة، وصل العدد إلى 2500». ولفت في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الأميركيين لا يعطون للعراق موقفاً يومياً بشأن وجودهم في القواعد العراقية، والحكومة العراقية لا تعلم أي شيء عما يجري داخل القواعد، مع العلم أن مخاوف الأميركيين من عدم إعطاء بغداد أي موقف يومي هو حق مشروع، ولكن من المفترض أن تعلم قيادة العمليات المشتركة في العراق بما يجري في القواعد العسكرية. وبطبيعة الحال، هناك تخفيض بعدد القوات الأميركية، وهناك آليات انحسبت باتجاه شمال سورية خلال الفترة الماضية».

يُذكر أن البرلمان العراقي صوّت، مطلع العام الماضي، في جلسة استثنائية قاطعتها الكتل الكردية وغالبية القوى العربية السنّية، وكتل ونواب المكوّنين التركماني والمسيحي، ونواب مستقلون آخرون، على قرار يُلزم الحكومة بإخراج القوات الأجنبية من البلاد، إثر عملية اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، في ضربة جوية أميركية قرب مطار بغداد الدولي.

الحدث

لافروف: لن نحارب اميركا عسكريا في سورية (انطونيو ماسيبلو/Getty)

روسيا تتعهد لإسرائيل بتحييد التهديدات من سورية

رسم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أمس الاثنين، صورة واضحة عن علاقة بلاده وإسرائيل، في ما يتعلق بالملف السوري، كاشفاً عن تعهد موسكو بحماية أمن إسرائيل، وتحييد التهديدات الأمنية لها التي قد تخرج من الأراضي السورية، مبدياً عدم رغبة بلاده في أن تتحول سورية، التي تدخلت فيها روسيا مباشرةً لدعم نظام بشار الأسد عام 2015، إلى ساحة صراع بين إسرائيل وإيران. وقال لافروف خلال مؤتمر صحافي أمس في موسكو، إن بلاده اقترحت على إسرائيل إبلاغها بالتهديدات الأمنية المفترضة الصادرة عن أراضي سورية، لتتكفل بمعالجتها، كي لا يكون هذا البلد ساحة للصراعات الإقليمية. وأضاف الوزير الروسي: «إذا كانت إسرائيل مضطرة، كما يقولون، للرد على تهديدات لأمنها تصدر من الأراضي السورية، فقد قلنا لزملائنا الإسرائيليين مرّات عدة: إذا رصدتم مثل هذه التهديدات، يُرجى تزويدنا بالمعلومات المعنية، وسنتخذ جميع الإجراءات لتحييد هذا التهديد». وشدّد على أن موسكو لا تريد «أن تستخدم الأراضي السورية ضد إسرائيل، أو أن تستخدم، كما يشاء كثيرون، ساحة للمواجهة الإيرانية الإسرائيلية». وأوضح لافروف أن بلاده لم تتلقَ حتى الآن رداً ملموساً على هذا الاقتراح، لكنها تواصل طرحه.

وفي ما يخص الوجود الأميركي في سورية، اعتبر لافروف أنه انتهاك صارخ لمقررات الشرعية الدولية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن بلاده لن تحاربه عسكرياً، إثر هي تطالب الأميركيين بشدة بعدم استهداف المواقع التابعة لقوات النظام.

وقال لافروف: «لدينا اتصالات مع الولايات المتحدة من خلال القنوات العسكرية، لا لأننا نقرّ بشرعية وجودهم في سورية، لكن ببساطة لأنهم يجب أن يتصرفوا في إطار قواعد محددة». وأضاف: «لا يمكننا طردهم من هناك، ولن ننخرط في اشتباكات مسلحة معهم، ولكن نظراً لوجودهم هناك، نجري حواراً معهم حول ما يسمى منع الصدام».

إلى ذلك، تحدث موقع «جسور للدراسات»، أمس الاثنين، عن لقاء جمع في قاعدة حميميم في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، رئيس النظام بشار الأسد بمسؤول أمني إسرائيلي، بحضور عسكري واستخباري روسي، ووفقاً لمعلومات الموقع التي وصفها بـ«الموثوقة»، فإنّ اللقاء حضره رئيس مكتب الأمن الوطني للنظام علي مملوك، ومستشاره الخاص للشؤون الأمنية والاستراتيجية اللواء بسام حسن، ومن الجانب الإسرائيلي الجنرال غادي آيزنكوت من رئاسة هيئة الأركان، والجنرال السابق في جهاز الموساد آري بن مياشي، وبحضور الكسندر تشايكوف، قائد القوات الروسية في سورية.

وبحسب الموقع، فقد عرض الأسد في اللقاء مطالب عدة، أبرزها العودة إلى جامعة الدول العربية، والحصول على مساعدات مالية لسداد الدين الإيراني، ما يفتح المجال لنظامه لإخراج إيران من سورية، ودعمه لتثبيت حكمه، وإعادة العلاقات مع المحور العربي، ودعم سورية اقتصادياً. من جهته، طلب الجانب الإسرائيلي، وفق «جسور»، تفكيك ما يُسمى «محور المقاومة والممانعة»، وإخراج إيران من سورية بالكامل، وقوات «حزب الله»، وتشكيل حكومة مناصفة مع المعارضة، من دون أن يفضي اللقاء إلى اتفاقات محددة.

(العربي الجديد)

شرق غرب

ألمانيا: نرغب بتحسين علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي

أعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس (الصورة)، في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو، في أنقرة، أمس الإثنين، أن بلاده ترغب في تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وأعرب عن أمله في تجاوز نقاط الخلاف بين الطرفين. بدوره، قال جاووش أوغلو: «اتفقنا مع ألمانيا على تفعيل آليات الحوار في المرحلة المقبلة»، مشيراً إلى أن «أجواء إيجابية» تخيم على علاقات بلاده مع الاتحاد الأوروبي.

(الأناضول)

اجتماع عسكري تركي ـ يوناني

عُقد أمس، الإثنين، اجتماع فني جديد بين الوفدين العسكريين التركي واليوناني لبحث «أساليب فض النزاع» بين تركيا واليونان بخصوص التوتر في شرقي البحر المتوسط. وأفادت وزارة الدفاع التركية في بيان، بأنّ الاجتماع انعقد في مقر حلف شمال الأطلسي ببروكسل، لبحث «أساليب فض النزاع».

(الأناضول)

السودان يناشد إثيوبيا الانسحاب من «مواقع تحتلها»

ناشد وزير الدفاع السوداني ياسين إبراهيم ياسين، أول من أمس الأحد، إثيوبيا سحب قواتها «في ما تبقى من مواقع ما زالت تحتلها». وقال ياسين عقب اجتماع لمجلس الدفاع والأمن، إن إثيوبيا تقوم بتعبئة وحشد عسكري «في المناطق المواجهة لقواتنا في منطقة الفشقة (شرق)»، وفق بيان لمجلس السيادة. وأضاف: «رغم ذلك، نؤكد أن قواتنا ستظل باقية في أراضيها حفاظاً على السيادة التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات التي تؤكد أحقية السودان بأراضي الفشقة». وناشد أديس أبابا «سحب قواتها مما تبقى من مواقع ما زالت تحتلها في مناطق مرغد وخور حمر وقطران (شرق)، بأسرع ما يمكن».

(الأناضول)

ارتفاع قتلى احداث دارفور إلى 129

أعلنت لجنة أطباء السودان، أمس الإثنين، ارتفاع ضحايا الاشتباكات القبلية في مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور، إلى 129 قتيلاً و198 جريحاً. وقالت اللجنة في بيان: «ارتفعت حصيلة ضحايا أحداث الجنينة، التي بدأت منذ صبيحة السبت، حيث أحصت اللجنة 129 قتيلاً و198 جريحاً، من بينهم أطفال وحديثو ولادة يتلقون الرعاية في المؤسسات الطبية». وتابعت «رغم الهدوء النسبي الذي تشهده المدينة إلا أن دائرة العنف توسعت».

(الأناضول)

أفريقيا الوسطى: مصادقة على فوز تواديرا

صادقت المحكمة الدستورية في أفريقيا الوسطى، أمس الإثنين، على فوز فوستين أرشانج تواديرا (الصورة)، بولاية رئاسية جديدة، بعدما نال 53,16 في المائة من الأصوات، في الانتخابات التي جرت في 27 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. ورفضت المحكمة العليا البت في جميع الطعون المقدمة لإلغاء النتائج التي تقدم بها 13 من أصل 16 منافساً لرئيس الدولة المنتهية ولايته.

(فرانس برس)

رصد

انقسام «منصة القاهرة» يتمدد إلى هيئة التفاوض السورية

انعكست الخلافات التي نشأت أخيراً داخل «منصة القاهرة» ضمن المعارضة السورية، على هيئة التفاوض، إلى حد استدعاء المبعوث الأممي غير بيدرسن للتدخل

امين العاصي

تجددت الخلافات بين مكونات هيئة التفاوض التي تمثل المعارضة السورية في المفاوضات مع النظام التي ترعاها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل سياسي للقضية السورية، وفق قرارات دولية ذات صلة، أبرزها القرار 2254، ووصل صداها هذه المرة إلى المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسن، الذي تلقى قبل أيام رسالة من كل من هيئة التنسيق الوطنية، منصة موسكو، وجزء من منصة القاهرة، يطالبونه بالتصرف سريعاً، والدفع نحو التوافق ضمن هيئة التفاوض السورية.

وفي السياق، أكدت منصة «القاهرة»، في بيان صحافي نشر أول من أمس الأحد، أنها «تتعرض لحملة هدفها الإساءة لها»، مشيرة إلى أنّ «بعض الأطراف نقلت الحملة إلى داخل هيئة التفاوض، من أجل استبعاد ممثلي منصة القاهرة فيها وفي اللجنة الدستورية». وتشير المعطيات إلى أنّ الخلافات داخل هيئة التفاوض بدأت مع ظهور تيارين داخل منصة القاهرة أواخر العام الفائت، يدّعي كل منهما شرعية تمثيل هذه المنصة، ويحاول كل تيار فرض ممثلين عنه في هيئة التفاوض وفي اللجنة الدستورية المنوط بها وضع دستور جديد للبلاد، ويشارك فيها أغلب ممثلي المعارضة السورية المنضوين في هيئة التفاوض. ويبدو أن الأخيرة التي يرأسها أنس العبدة، اعتمدت التيار الذي يقوده فراس الخالدي ممثلاً لمنصة القاهرة، فوافقت على طلب الأخير استبدال قاسم الخطيب، وهو عضو هيئة التفاوض وعضو اللجنة الدستورية، ليحلّ مكانه نضال محمود الحسن عضواً في الهيئة، وتليد صائب عضواً في اللجنة الدستورية.

من جانبه، قال عضو الهيئة السياسية في «الائتلاف الوطني السوري»، يحيى مكتبي، إنّ «ما يجري داخل هيئة التفاوض مردّه خلافات داخل منصة القاهرة». وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ العبدة «تعامل مع الأمر بالطرق الرسمية حسب الأصول»، مستبعداً أي محاولة لسحب البساط السياسي من تحت الائتلاف في الهيئة. وأضاف: «هيئة التفاوض هي نتاج تفاهم إقليمي ودولي وبناء على القرار 2254». وكانت الهيئة العليا للمفاوضات تأسست في العاشر من ديسمبر/كانون الأول 2015 خلال اجتماع عقدته أطراف المعارضة السورية في الرياض، وضم أبرز تيارات قوى الثورة والمعارضة السورية، منها «الائتلاف الوطني السوري»، وهيئة التنسيق الوطنية التي يُنظر إليها كممثلة لمعارضة الداخل السوري. وتمخض اجتماع المعارضة الرسمي الثاني في الرياض والذي عقد أواخر عام 2017، عن تغييرات في بنية الهيئة، حيث تشكلت من 36 عضواً، يمثلون «الائتلاف الوطني السوري»، وهيئة التنسيق الوطنية، والمستقلين، والفصائل العسكرية، ومنصتي القاهرة وموسكو اللتين دخلتا الهيئة نتيجة ضغوط إقليمية، خصوصاً من مصر والسعودية وروسيا. وجرى استبعاد عدد من «الصقور» في المعارضة عن الهيئة، أبرزهم رياض حجاب الذي رأس الهيئة في الدورة الأولى لها، بينما اختارت شخصيات أخرى الانسحاب من المشهد.

الخلافات بدأت مع ظهور تيارين داخل منصة القاهرة

في السياق، عبّر الباحث السياسي في «مركز الحوار السوري»، محمد سالم، عن اعتقاده بأنّ الخلافات داخل هيئة التفاوض اليوم «هي نتيجة طبيعية لقبول المعارضة الارتهان بشكل تام لإملاءات الدول والمضي في مسار الحل السياسي وفق الرؤية الروسية، والقبول بدخول منصة موسكو تحديداً إلى داخل صفوف المعارضة كحصان طروادة». وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «طلب بعض مكونات هيئة التفاوض من المبعوث الأممي إلى سورية، التوسّط بين أطراف المعارضة، يعكس وضعاً بائساً جداً ويرثى له».

وأكدت مصادر في هيئة التفاوض، لـ«العربي الجديد»، أنّ المحاولات الأميركية «لم تنقطع خلال العام الفائت من أجل ضم مجلس سورية الديمقراطي (الجناح السياسي لقوات سورية الديمقراطية) إلى هيئة التفاوض، لهذا، ربما نشهد مؤتمر «رياض 3» خلال الأشهر القليلة المقبلة، من أجل إعادة ترتيب أوراق المعارضة وفق الرؤية الأميركية». وأشارت المصادر إلى أنّ تعيين بريت ماكغورك، منسقاً للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي في إدارة جو بايدن «رسالة واضحة إلى أن واشنطن ربما تفرض قوات سورية الديمقراطية طرفاً رئيسياً في العملية السياسية». وأوضح: «من المعروف أنّ ماكغورك كان من أكبر الداعمين لهذه القوات إبان مرحلة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، عندما كان مبعوث واشنطن إلى التحالف الدولي». وزجّحت المصادر ألا تتأثر هيئة التفاوض أو أن يتراجع دورها السياسي، نتيجة الخلافات داخل مكوناتها، مشيرةً إلى أن الهيئة «هي حتى اللحظة الممثل المعترف به إقليمياً ودولياً في مفاوضات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، ولكن من الممكن أن تجري عليها تغييرات خلال العام الحالي».

مطالبات لبيدرسن بالتدخل لحل الخلاف (فاريس كوضريني/فرانس برس)

خاص

أزمة سد النهضة: مهلة مصرية للوساطة حتى نهاية مارس

رغم أن مصر قررت منح مهلة للوساطة في أزمة سد النهضة، إلا أنها تعمل بالتوازي للتوصل الى موقف موحد مع السودان، تحسباً لنقل الملف الى مجلس الامن

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة تسعى، بشكل حثيث، للتوصل إلى موقف موحد مع السودان بشأن أزمة سد النهضة، خلال الأيام المقبلة، مع زيادة معدلات التنسيق بين الطرفين بشأن مسار المفاوضات. وأوضحت المصادر، أن التصور المصري للأزمة خلال الأيام المقبلة يتمثل في منح مهلة حتى نهاية مارس/آذار المقبل، أمام دولة الكونغو التي من المقرر أن تتولى ملف الوساطة، بعد انتقال رئاسة الاتحاد الأفريقي إليها من جنوب أفريقيا، التي وصفتها المصادر بأنها لم تكن وسيطة نزيهة، وكانت منحازة بشكل واضح إلى إثيوبيا.

وتابعت المصادر أن المسعى المصري هو لتوحيد الموقف مع السودان، تحسباً لنقل الملف مجدداً إلى مجلس الأمن الدولي بعد انتهاء المهلة التي ستمنحها للكونغو، كاشفة أن القاهرة ستستنفد كافة الوسائل الدبلوماسية والتفاوضية الممكنة قبل شهر إبريل/نيسان المقبل، والذي حددته القاهرة، بحسب المصادر، كحد فاصل للتوصل إلى اتفاق ولو مبدئي قبل الموعد المقرر للملء الثاني لخزان السد الإثيوبي في يونيو/ حزيران المقبل، وفق المصادر. مؤكدة أن «لا القاهرة ولا الخرطوم ستسمحان بتكرار ما جرى من جانب إثيوبيا في المرة الأولى، وفرض سياسة الأمر الواقع».

وقالت المصادر إن الخرطوم باتت هي صاحبة الموقف المتشدد في مفاوضات السد، بعد الأضرار التي تعرضت لها، والخطورة التي تهدد سد الروصيرص السوداني الذي يبعد 15 كيلومتراً فقط عن سد النهضة، مضيفة أن أديس أبابا تعتزم حتى الآن تنفيذ نفس مخطط الملء الأول، وهو أمر مستحيل الحدوث هذه المرة من دون التوصل إلى اتفاق واضح بين الأطراف الثلاثة، خصوصاً أن الملء الثاني سيصل إلى نحو 13 مليار متر مكعب.

وحول إمكانية اتخاذ خطوة تصعيدية على الصعيد العسكري، سواء من جانب السودان أو مصر، في ظل التوتر المتصاعد بين الخرطوم وأديس أبابا بسبب مشاكل الحدود بين البلدين، قالت المصادر «هناك حالة غضب متصاعدة، سواء لدى الخرطوم أو القاهرة، كما أن كلمات المسؤولين المصريين للوفد السوداني الذي زار العاصمة المصرية أخيراً والتقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بشأن وحدة الموقف والمصير بين البلدين، كانت تحمل رسالة واضحة بعدم الركون إلى الأساليب الإثيوبية هذه المرة».

وكشفت أن القاهرة كانت صاحبة المقترح الذي بدأت الخرطوم في تنفيذه، بتنظيم حملة دبلوماسية، تتضمن توضيح الأزمة الحدودية بين أديس أبابا والخرطوم، وحجم الانتهاكات التي تمت من جانب القوات النظامية الإثيوبية، ومدى الالتزام من جانب السلطات السودانية بعدم التصعيد، مع احتفاظها بحقها الكامل في الدفاع عن أراضيها. وأوضحت المصادر أن وفوداً سودانية ستنطلق خلال الأيام المقبلة صوب السعودية وقطر والكويت، على غرار الوفد الذي زار مصر أخيراً، بالإضافة إلى الوفد الذي بدأ زيارة إلى تشاد، بقيادة نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وكذلك الوفد الذي زار إريتريا أيضاً. وأشارت إلى أن مصر أكدت في رسالة خاصة لرئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، دعمها الكامل لموقف الخرطوم. وحول ما يثار بشأن دور مصري في الأحداث الداخلية التي تشهدها إثيوبيا حالياً، قالت المصادر: «رسمياً الموقف المصري يؤكد التزامه بعدم التدخل في شؤون الدول الصديقة، ولكن على أرض الواقع ما يحدث في إثيوبيا شأن مصري خالص، خصوصاً في ظل تعنّتها وعدائها الصريح الواضح في أزمة السد».

وتابعت المصادر: «الإثيوبيون يعوّلون على الإدارة الأميركية الجديدة، في دعم موقفهم»، مضيفة «هذا عشم في غير محله، فإدارة جو بايدن، وإن كانت ستحمل موقفاً متصلباً من النظام المصري، لكن في النهاية السياسة الدولية تحكمها المصالح الأكبر».

تخشى الخرطوم تبعات خطرة على وضعها المائي (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

الحدث

يوم واحد يفصل الولايات المتحدة عن رحيل الرئيس الخاسر دونالد ترامب وتنصيب جو بايدن مكانه غداً الأربعاء، على وقع استنفار أمني عال، تحسباً لأي أعمال عنف قد تحصل من جانب مناصري ترامب الذي سيغادر على الأرجح من دون العفو عن نفسه

خلال التحضيرات للتنصيب بايدن في مبنى الكابيتول، أمس (رود لامكي/فرانس برس)

عد عكسي لتنصيب بايدن

استنفار أمني لتفادي خطر الترامبيين

حلم بومبيو
عبّر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، عن أمله في أن تستمر أميركا بمسار الرئيس الخاسر دونالد ترامب. وقال في تغريدة على «تويتر» أمس الاثنين: «في غضون يومين، سنخضع لانتقال السلطة. أمل أن تستمر الولايات المتحدة في مسارها، وتبقى أميركا أولاً، كما حدث في السنوات الأربع الماضية».

بدأ العد العكسي لتنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة خلفاً لدونالد ترامب، الذي وضع أميركا في الأسبوعين الأخيرين من ولايته في حالة غير مسبوقة من التوتر السياسي والأمني الداخلي، في الوقت الذي تتصاعد فيه المخاوف من احتمال وقوع أعمال عنف جديدة في يوم التنصيب غداً الأربعاء، بعد تلك التي شهدتها العاصمة واشنطن، التي تحوّلت إلى منطقة أمنية، في السادس من يناير/كانون الثاني الحالي، عندما اقتحم مناصرو الرئيس الخاسر مبنى الكونغرس. وليس تحقق مكتب التحقيقات الفيدرالي («أف بي آي»)، من جميع عناصر الأمن الوطني للتأكد من أنهم لا يمثلون مخاطر أمنية خلال مراسم تنصيب بايدن، والتواجد الأمني الضخم خلال احتجاجات محدودة لمؤيدي ترامب في المدن الأميركية، أول من أمس الأحد، إلا دليلاً على حجم هذه المخاوف والتهديدات التي يبدو أنها لم تعد تقتصر على المدنيين، وإنما أيضاً بدأت تتأتى من العسكريين المتعاطفين ربما مع ترامب أو المتطرفين داخل القوات الأميركية. وبينما يزداد الحصار على ترامب، يبدو أن الأخير سيأخذ بنصيحة مستشاريه هذه المرة، ويتجنّب إصدار عفو عن نفسه، ضمن أكثر من 100 قرار عفو سيصدرها اليوم الثلاثاء.

وتقوم وكالات مكتب التحقيقات الفيدرالي («أف بي آي») بالتحقق من جميع عناصر الحرس الوطني، للتأكد من أنهم لا يمثلون مخاطر أمنية خلال مراسم تنصيب بايدن، حسبما أعلن رئيس مكتب الحرس الوطني، الجنرال دانيال هوكانسون، أول من أمس الأحد. ويأتي ذلك بعدما تبيّن في أعقاب اقتحام مبنى الكابيتول وأعمال الشغب في 6 يناير الحالي، أنّ عدداً من المتورطين على علاقة حالية أو سابقة بالجيش.

وجاءت تصريحات هوكانسون، رداً على سؤال لشبكة «سي بي إس» الإخبارية، عما إذا كان يتم التحقّق من الجنود لدى وصولهم إلى واشنطن. وقال هوكانسون: «بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات والـ أف بي آي، يتم التحقّق من جميع الموظفين القادمين». وتفرض إجراءات أمنية هائلة في معظم واشنطن، وأقيمت حواجز أمنية وأسلاك شائكة، فيما تمت تعبئة نحو 25 ألف عنصر من الحرس الوطني للانتشار في العاصمة.

وفي إشارة أخرى على التأهب الأمني الذي يتخطى واشنطن إلى مختلف الولايات الأميركية، تجاوز عدد مسؤولي إنفاذ القانون الأميركيين عدد المحتجين الذين حمل بعضهم السلاح، بفارق كبير، في مباني الكونغرس المحلية بأنحاء البلاد، أول من أمس الأحد، مع تجمع عدد محدود من مؤيدي الرئيس الخاسر للمشاركة في تظاهرات كانت حذرت السلطات من أنها قد تشهد أعمال عنف. وعبأت أكثر من 12 ولاية حرسها الوطني للمساعدة في تأمين أبنية الكونغرس بكل ولاية، في أعقاب تحذير «أف بي آي» من احتجاجات مسلحة لمتطرفين يميّنيّين ممن شجعهم الهجوم الدامي على مبنى الكونغرس.

واعتبر مسؤولو الأمن، أن يوم الأحد أول حدث رئيسي في الاحتجاجات، خصوصاً أنه الموعد الذي حددته حركة «بوغالو» اليمينية منذ أسابيع لحشد تجمعات في جميع الولايات الخمسين. لكن وحتى مساء الأحد، لم تخرج سوى مجموعات صغيرة من المتظاهرين أمام حشود كبيرة من سلطات إنفاذ القانون وأطقم وسائل الإعلام.

وكانت عواصم الولايات المتارجحة، التي قال ترامب إنها شهدت تزويراً لنتائج الانتخابات، في حالة تأهب قصوى بشكل خاص. وانتشر المئات من مسؤولي إنفاذ القانون وقوات الحرس الوطني حول مبنى كونغرس ولاية جورجيا في أتلانتا، في وقت مبكر الأحد، وجرى تطويق المنطقة بالأسلاك الشائكة والحواجز الإسمنتية، بينما تمركزت مركبات مدرعة عديدة في مكان قريب.

وفي لانسينغ بولاية ميشيغن، وضعت قوات الأمن متاريس لإغلاق الشوارع المحيطة بمبنى كونغرس الولاية، صباح الأحد، بينما كانت نوافذ مباني المكاتب في المنطقة المحيطة مغلقة. وبالإضافة إلى تكثيف وجود الشرطة، اتخذت ولايات، منها بنسلفانيا وتكساس وكنتاكي، المزيد من الإجراءات لإغلاق المناطق التي يوجد بها مبنى المجلس التشريعي للولاية.

في غضون ذلك، وبينما يزداد الحصار على دونالد ترامب، الذي سيحاكم في وقت لاحق أمام مجلس الشيوخ بعد إدانته في مجلس النواب الأسبوع الماضي بالتحريض على التمرد، قال مصدر مطلع لوكالة «رويترز»، أمس الإثنين، إن الرئيس الخاسر يميل حتى الآن إلى عدم إصدار قرار بالعفو عن نفسه، وهو يتأهب لإصدار قائمة تتضمن أكثر من 100 قرار بالعفو أو تخفيف الأحكام، اليوم الثلاثاء، قبل تنصيب بايدن. وكان مستشارون في البيت الأبيض قالوا إن ترامب بحث بصفة غير رسمية مع مستشاريه الإقدام على هذه الخطوة الاستثنائية بالعفو عن نفسه، لكن بعض المسؤولين في الإدارة حذروه من ذلك، لأنه سيبدو مذنباً بهذا القرار. وقال عدد كبير من الخبراء إن العفو عن النفس سيكون قراراً غير دستوري، لأنه ينتهك المبدأ الأساسي القائل إنه يجب ألا يكون أي إنسان الحكم في قضية يقف فيها موقف المتهم. وجادل آخرون بأن العفو عن النفس دستوري، لأن سلطة العفو وردت بصياغة عامة في الدستور.

وقال المصدر الذي تحدث لـ«رويترز»، مشترطاً عدم نشر اسمه، إنّ ترامب لا يعتزم حتى الآن العفو عن نفسه، ولا يعتزم أيضاً إصدار قرارات عفو احترازية عن أفراد أسرته، وهو أمر سبق أن ناقشه الرئيس مع مستشاريه. وأضاف المصدر أن ترامب، الذي سبق أن أصدر مجموعتين من قرارات العفو الشهر الماضي، اجتمع مع مستشاريه، أول من أمس الأحد، لوضع اللمسات الأخيرة على قائمة تتضمن أكثر من 100 اسم ستشملهم قرارات العفو وتخفيف الأحكام.

وفي الأسبوع الماضي، وجّه مجلس النواب الذي يقوده الديمقراطيون إلى ترامب تهمة تحريض أنصاره على اقتحام مبنى الكونغرس في السادس من يناير، وهو سيحاكم أمام مجلس الشيوخ، وإذا أدين فقد يفقد أهليته لترشيح نفسه مرة أخرى في انتخابات الرئاسة في 2024.

في الأثناء، قال رون كلين، كبير موظفي البيت الأبيض المقبل، إنّ بايدن سينتظر توصية من مستشاريه لشؤون المخابرات حول إمكانية إطلاع ترامب على معلومات سرية بعد خروجه من البيت الأبيض. وأدلى كلين بهذا التعليق بعد مقال كتبته سو جوردون، نائبة مدير المخابرات الوطنية السابقة، في صحيفة «واشنطن بوست»، الأحد، تعارض فيه إطلاع ترامب على مثل هذه المعلومات فور مغادرته الرئاسة، قائلةً إنه «بهذا الإجراء البسيط، يمكن لبايدن أن يخفف جانباً واحداً من المخاطر المحتملة على الأمن القومي التي يشكلها ترامب».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

تحقق من عناصر الحرس الوطني للتأكد من أنهم لا يمثلون مخاطر

حواجز واسلاك شائكة في واشنطن... وتدابير في الولايات

قضية

لم تتأخر السلطات الروسية في تنفيذ تهديدها بتوقيف المعارض الأبرز في البلاد اليكسي نافالني، فور عودته مساء الأحد، متذرعة بأسباب قضائية. لكن نافالني رفض الخضوع، داعياً للانتفاضة

نافالني من المطار إلى السجن

المعارض الروسي يحضّر لانتفاضة على بوتين

سامر إلياس

وضع قرار المعارض الروسي أليكسي نافالني بالعودة إلى بلاده السلطات في موقف محرج، بعد إجبارها على تنفيذ تهديدات سابقة باعتقاله في حال وصل إلى موسكو، وهو ما حصل مساء أول من أمس، الأحد. ويُنذر اعتقال المعارض الأكثر انتقاداً لحكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والنخبة المقربة منه، بأزمة جديدة مع الغرب، وبداية غير موفقة مع إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، التي ستبدأ عملها غداً، الأربعاء. كما يمكن أن يعطل توقيف نافالني مخططات الكرملين بالفوز بأغلبية مطلقة في الانتخابات البرلمانية المقررة في خريف العام الحالي لاختيار مجلس الدوما (البرلمان) الجديد، سيكون مسؤولاً عن التصديق على آلية انتقال السلطة في عام 2024.

مساء أول من أمس، الأحد، وفي تحد واضح للسلطات، قرر نافالني العودة إلى روسيا بعد فترة علاج ونقاهة في ألمانيا إثر تعرضه لتسمم. وقد كان مقرراً أن تهبط طائرة نافالني في مطار فنكوفو في العاصمة، لكن القوى الأمنية اعتقلت عدداً من أنصاره فيه، وتمّ تحويل طائرته إلى مطار شيريميتييفو. ولم يكترث المعارض، الذي اختار طيران «يوبيدا» (تعني النصر)، للعودة إلى موسكو، بتهديدات مصلحة السجون الروسية، وتأكيدها أنه سيتم اعتقاله فور هبوطه في موسكو. وبالفعل فقد اعتقلته الشرطة، تنفيذاً لمذكرة قضائية تتهمه بخرق قواعد متعلقة بضرورة عدم مغادرة البلاد، وإثبات وجوده في قسم للشرطة مرتين شهرياً، بموجب حكم قضائي بالسجن 3 سنوات ونصف السنة مع وقف التنفيذ في عام 2014.

وبعد تراجع أسهمه نتيجة غيابه نحو خمسة أشهر للعلاج، برز نافالني منذ مساء الأحد كالقائد الأبرز للمعارضة الروسية، رغم سعي السلطات دائماً إلى تقديمه كمدون «مشاغب» يسعى إلى ابتزاز رجال الأعمال والنخب الحاكمة، وتصويره كأداة في يد أجهزة الاستخبارات الخارجية لزعزعة الأوضاع في روسيا. وأثناء استجواب نافالني، أمس الاثنين، في مركز للشرطة، اعتقلت قوى الأمن عدداً من أنصاره، قبل أن تُصدر محكمة خيمكي في موسكو، قراراً بتوقيفه حتى 15 فبراير/ شباط المقبل. ومن المقرر أيضاً أن تنظر محكمة سيمونوفسكي في موسكو، في 29 يناير/ كانون الثاني الحالي، في قضية مخالفة نافالني لنظام فترة الاختبار في عقوبة السجن مع وقف التنفيذ، وما إذا كان سيتم استبداله بالسجن الفعلي. غير أن نافالني، وفي تسجيل مصور نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، بدا مستاءً في قاعة المحكمة وقال: «لقد شاهدت الكثير من حالات السخرية من القانون، ولكن الأمر هنا هو غياب مطلق للقانون». وأضاف: «الجدّ (بوتين) في مخبئه يخاف جداً، لدرجة أنه تم تمزيق وإلقاء قانون إجراءات العقوبات الجنائية في سلة المهملات»، في إشارة لانعقاد جلسة محكمة في قسم للشرطة. ودعا نافالني الروس «للخروج إلى الشارع» ضد النظام، مضيفاً أن «أكثر ما تخشاه هذه العصابات (في الحكم) تعرفونه، هو أن ينزل الناس إلى الشارع. إذاً لا تخافوا، انزلوا إلى الشارع، ليس من أجلي لكن من أجلكم، من أجل مستقبلكم».

وكان نافالني قد تعرّض للتسمم في أغسطس/ آب الماضي، أثناء رحلة إلى سيبيريا. وحينها قرر قائد الطائرة الهبوط اضطرارياً في مدينة تومسك، حيث خضع لإسعافات أولية. ولاحقاً وبضغط من عائلته، نُقل نافالني إلى العاصمة الألمانية برلين، وخضع لعلاج مكثف، ثبت فيه تعرّضه لغاز «نوفيتشوك». وتنفي عودة نافالني إلى البلاد صفة العميل الأجنبي الذي يعمل من الخارج، ويحرص أبناء شعبه على التظاهر ضد النظام، بينما يعيش هو وعائلته بأمان في أوروبا، حسبما تروّج له السلطات. ويكشف الاستقبال الكبير والتغطية الإعلامية لخطوة نافالني الشجاعة بالعودة، أن السلطات لم تعد قادرة على تجاهله.

اعتقل نافالني فور وصوله إلى مطار شيريميتييفو (فرانس برس)

وتثبت ردود الفعل الدولية الغاضبة، أنه لم يعد مجرد «قضية داخلية» تختلف النخب الحاكمة على طريقة حلها، بل «قضية خارجية»، مع تحوّل نافالني إلى «معتقل سياسي». مع العلم أنه نادراً ما شهدت روسيا معتقلين سياسيين في السنوات الأخيرة، باستثناء الملياردير ميخائيل خودوركوفسكي، الذي اعتُقل نتيجة أعماله التجارية في شركة «يوكوس» واستغلال برامج الخصخصة في بداية التسعينيات للإثراء السريع.

من الواضح أن السلطات الروسية كانت تفضل عدم عودة نافالني لأسباب عدة، منها الحدّ من قدرة المعارضة «غير المدجنة» على تنظيم صفوفها في عام انتخابي، سيشهد انتخاب مجلس الدوما المعني بتنظيم عملية انتقال السلطة في عام 2024، سواء من بوتين إلى خليفة يحدده أو إعادة ترشيح بوتين ذاته لهذا المنصب. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات إلى قدرة أنصار نافالني أو الأحزاب الأخرى على سحب البساط من حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، غير أن تجارب الكرملين السابقة مع نافالني في تنظيم الاحتجاجات، وابتكار طرق لإبعاد ممثلي السلطة عبر «الانتخاب الذكي» تؤرقه. مع العلم أن صنّاع القرار في موسكو يجهدون لتحقيق فوز أنصار بوتين بأكثر من ثلثي أعضاء الدوما، بغية تأمين الأغلبية المطلقة وتمرير أي قرارات للكرملين. ويمكن أن يؤدي اعتقال نافالني إلى تحوله إلى «بطل أسطوري»، اختار الاستمرار في مقارعة فساد السلطة، ونجاحه في قلب نتائج الدوما المقبلة.

وتنذر ردود الفعل الدولية الرافضة لاحتجاز نافالني والداعية إلى إطلاق سراحه فوراً بمواجهة جديدة للكرملين مع الغرب. وتخشى السلطات الروسية الاستجابة للضغوط الغربية، لأنها ستظهر ضعيفة أمام أنصارها. كما سيستغلّ نافالني مسألة الإفراج عنه، ليتحول إلى «الشخص الثاني» في البلاد، بعد بوتين، والشخص الذي تجاهل تهديدات الكرملين وعاد منتصراً إلى موسكو بعد محاولة تسميم فاشلة، وسعي السلطات إلى بقائه بعيداً في منفاه الأوروبي.

وقد عبّرت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أمس الاثنين، عن قلقها البالغ إزاء توقيف نافالني، ودعت للإفراج الفوري عنه. وأفاد مكتب مفوضة حقوق الإنسان ميشيل باشليه في تغريدة على «تويتر»، بأنه «تشعر بقلق بالغ إزاء اعتقال اليكسي نافالني، وندعو للإفراج عنه فوراً، واحترام حقه في الإجراءات القانونية تماشياً مع حكم القانون. نكرر دعوتنا لتحقيق دقيق وموضوعي في تسميمه». بدورها، اعتبرت منظمة العفو الدولية، مساء الأحد، أن اعتقال نافالني يجعل منه «سجين رأي» ضحية «حملة لا هوادة فيها» للسلطات الروسية بهدف «إسكاته». من جهته، طالب رئيس «مجلس أوروبا» شارل ميشال، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، وألمانيا وبريطانيا وبولندا بالإفراج عن نافالني «فوراً». في الولايات المتحدة، دعت إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى الإفراج عن نافالني، وندد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بمحاولة «إسكات نافالني». لكن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، ردت عبر «فيسبوك» بقولها: «اهتموا بمشاكلكم الخاصة»، مشيرة إلى أن دعوات الدول الغربية للإفراج عن نافالني، تهدف لصرف الانتباه عن «أعمق أزمة يواجهها نموذج التنمية الليبرالي نفسه فيها».

يمكن أن يعطل نافالني سيطرة الكرملين على انتخابات الدوما

أعلنت السلطات توقيف نافالني حتى 15 فبراير المقبل

متابعة

الحكومة الفلسطينية تطالب إدارة بايدن بلجم الاستيطان

تنتظر الحكومة الفلسطينية وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض على أمل لجم التغول الاستيطاني في الأراضي المحتلة، الذي يزداد توحشاً

رام الله ـ العربي الجديد

طالبت الحكومة الفلسطينية، أمس الإثنين، إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، فور تسلمه السلطة رسمياً، بلجم الهجمة الاستيطانية غير المسبوقة في الأراضي المحتلة، والتي استعرت خلال الأشهر الأخيرة، بدعم من إدارة دونالد ترامب. ودانت الحكومة الفلسطينية، ووزارة خارجيتها، أمس، آخر فصول إرهاب المستوطنين، الذي تجلى بضرب الطفلة حلا القط في قرية مادما، جنوب نابلس، ومحاولة خطفها، وذلك بالإضافة إلى التمدد الاستيطاني، مع مصادقة سلطات الاحتلال أخيراً على بناء 780 وحدة استيطانية في الضفة، وهو ما نددت به بريطانيا أيضاً، داعية إلى وقفه.

وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، إدارة بايدن، الذي يتسلم منصبه رسمياً غداً، الأربعاء، بوقف إرهاب المستوطنين بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ولجم الهجمة الاستيطانية غير المسبوقة التي تقوم بها إسرائيل من أجل تقويض حلّ الدولتين. وقال اشتية في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية في رام الله: «نأمل أن تبدّل الإدارة الأميركية الجديدة كلّ جهد ممكن من أجل لجم هذه الهجمة الاستيطانية غير المسبوقة التي تقوم بها إسرائيل، سواء كان ذلك في مدينة القدس وما حولها، أو في بقية الأراضي الفلسطينية».

وشدّد اشتية على أن قرار الحكومة الإسرائيلية بإنشاء 780 وحدة استيطانية «يدل ليس فقط على سباق الزمن الذي تقوم به إسرائيل مع الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها (إدارة دونالد ترامب)، بل إنها تستقبل الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن بهذه الحزمة من المشاريع الاستيطانية». ولفت رئيس الحكومة الفلسطينية إلى أن هذه الهجمة «ترافقها هجمة أخرى تتعلق بإرهاب المستوطنين»، واستشهد بالهجوم الذي نفّذه مستوطنون من مستوطنة «بتسهار» المقامة على أراضي الفلسطينيين في جنوب نابلس، في قرية مادما، وتعرضهم للطفلة حلا القط، من خلال ضربها بالحجارة على رأسها ومحاولة خطفها. وذكّر بأن هذا «نموذج يتكرر بشكل يومي على كامل الأراضي الفلسطينية، والاعتداء ليس فقط على الأطفال وأشجار الزيتون ومزارع الفلاحين، لكنه يطاول معظم مقدرات الشعب الفلسطيني».

بدورها، اعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية في بيان لها، أمس، أن «العقلية الإسرائيلية الرسمية هي التي تدعم إرهاب المستوطنين، الذين ينفذون اعتداءاتهم بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وآخرها مهاجمة قرية مادما، ومحاولة اختطاف الطفلة حلا مشهور القط». وشدّدت الوزارة على أن «اختطاف حياة الفلسطينيين، والاستيلاء على أرضهم، تسيطر على مفاصل الحكم لدى سلطات الاحتلال، وتتغذى وتنتشر من خلال إيديولوجيا يمينية ظلامية متطرفة». وأوضحت أن «هذه السياسة تصاعدت منذ وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم في العام 2009، حيث تتكرر مشاهد الاستهتار الإسرائيلي بحياة الفلسطيني وأرضه وممتلكاته يومياً وعلى مدار الساعة، وتتعامل معه ومع مقومات وجوده الإنساني في وطنه كأشياء زائدة، أو ميدان للتدريب والرماية». وأعربت الخارجية الفلسطينية عن استغرابها قدرة المجتمع الدولي على التعايش والتأقلم مع هذه المأساة التي تتكرر بشكل يومي، مستنكرة «سياسة الكيل بمكيالين والازدواجية في المعايير التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع القضايا الدولية، هو الذي لا ينتصر للحق الفلسطيني، وفقاً لمبادئه وقوانينه المعلنة».

دانت الحكومة اعتداء المستوطنين على الطفلة حلا القط

يقوم المستوطنون بترهيب الفلسطينيين بحماية الاحتلال (جعفر اشتية/فرانس برس)

وفي معرض الإدانة الدولية لقرار الاحتلال بناء 780 وحدة استيطانية في الضفة، أعربت وزارة الخارجية البريطانية في بيان، عن قلقها البالغ إزاء القرار، معتبرة أنه «قد يهدد مفاوضات السلام في المستقبل». وشددت الوزارة على أن «المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتهدد بتقويض حلّ الدولتين»، داعية إلى «وقف فوري لبناء هذه المباني في القدس الشرقية وأماكن أخرى في الضفة الغربية».

إلى ذلك، يتواصل مسلسل اعتداءات المستوطنين في القدس والضفة، متزافقاً مع الاعتقالات اليومية التي ينفذها الاحتلال بحق الفلسطينيين. وفي السياق، واصل المستوطنون، أمس، اقتحاماتهم لباحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي قامت باعتقال أحد حراس المسجد الأقصى، هو طارق صندوقة، بالقرب من باب الناظر المعروف بباب المجلس. من جهته، أفاد نادي الأسير الفلسطيني باعتقال قوات الاحتلال 15 مواطناً فلسطينياً على الأقل من محافظات رام الله والبيرة والخليل وبيت لحم ونابلس والقدس المحتلة.

استقالة الحكومة لا تُنهي المواجهة مع البرلمان

انسداد سياسي في الكويت

لا تعني استقالة الحكومة الكويتية وقبولها من قبل أمير البلاد، انتهاء المعركة مع نواب المعارضة في البرلمان، الذين لديهم بعض المطالبات، ويبدو أنهم لن يهدأوا قبل الموافقة عليها

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تفرض تداعيات استقالة الحكومة الكويتية التي قبلها أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح، أمس الإثنين، وجاءت بعد تقديم ثلاثة نواب من المعارضة استجواباً لرئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، بعد أقل من شهر على تشكيل الحكومة، نفسها على الحياة السياسية في الكويت، بانتظار ما سيؤول إليه الوضع، خصوصاً بعدما أدت الاستقالة إلى تعطل الكثير من الدوائر الحكومية المهمة عن اتخاذ قرارات حاسمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وفي الخامس من يناير/ كانون الثاني الحالي، قرر النواب بدر الداهوم، الذي يعتبر الزعيم الفعلي للمعارضة داخل البرلمان، وثامر السويط وخالد مؤنس العتيبي، تقديم استجواب مكوّن من ثلاثة محاور لرئيس مجلس الوزراء. وتعلّق المحور الأول بـ«مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة، بعدم مراعاة عناصر واتجاهات مجلس الأمة الجديد». ويتعلّق المحور الثاني بـ«هيمنة السلطة التنفيذية في تكوين مجلس الأمة»، وذلك في إشارة إلى تصويت الحكومة لصالح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، في انتخابات رئاسة المجلس التي عقدت في الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد في 15 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وسيطرة الحكومة على انتخابات اللجان البرلمانية، وأبرزها اللجنة التشريعية، مستغلةً حالة الارتباك الكبيرة لدى نواب المعارضة وضعف التنسيق في ما بينهم عقب انتخابات الرئاسة. في حين تعلّق المحور الثالث من الاستجواب بـ«إخلال الحكومة بالتزامها الدستوري»، وفقاً للمادة 98، والتي تنصّ على ضرورة تقديم الحكومة فور تشكيلها برنامج عملها إلى مجلس الأمة وحق المجلس في إبداء ملاحظاته على هذا البرنامج.

وبعد ساعات من تقديم الاستجواب، سارع عدد من النواب لإعلان تأييدهم لعدم التعاون مع رئيس الحكومة، حتى وصل عدد المؤيدين للاستجواب إلى 38 نائباً من أصل 50، ما دفع الحكومة للامتناع عن حضور الجلسات، احتجاجاً على عدم إعطائها فرصة للعمل، ومن ثمّ تقديم جميع الوزراء استقالتهم لرئيس مجلس الوزراء، التي رفعها إلى أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح في 13 يناير الحالي، ليقبلها الأخير، أمس الإثنين، ويكلف الحكومة بتصريف الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة.

وتؤكد مصادر تحدّثت لـ«العربي الجديد»، أنّ الحكومة لجأت إلى محاولة شراء الوقت عبر عدم حضور الجلسات، ومن خلال إعلان الاستقالة مع عدم تقديمها، ومن ثمّ تقديمها وانتظار قبولها من أمير البلاد. في السياق، يقول وزير سابق ومستشار في الحكومة الكويتية، لـ«العربي الجديد»، طالباً عدم ذكر اسمه، إنّ «الحكومة سقطت في أول اختبار لها بعد أقل من شهر على تشكيلها، ومن الواضح أنّ أعضاء مجلس الأمة الذين أفرزتهم الانتخابات البرلمانية الأخيرة لديهم هدف وحيد، وهو إسقاط أي حكومة تأتي وعدم التعاون معها، لحين الاستجابة للمطالب التي يريدونها، وهي إزالة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وتمرير قانون العفو الشامل الخاص بمقتحمي مجلس الأمة في الاحتجاجات الشعبية عام 2011، وتعديل النظام الانتخابي».

من جهته، يقول الصحافي والمحلل السياسي سعد الشمري، لـ«العربي الجديد»، إنّ «هناك حالة انسداد سياسي تعيشها البلاد، تسبب بها الطرفان: الحكومة ومجلس الأمة على حد سواء. فالحكومة أعلنت التحدي منذ اليوم الأول بتوزيرها أشخاصا لا يتوافقون مع مجلس الأمة، والأخير لم يترك فرصة للحكومة لتقديم برنامج عملها أو توضيح خططها». ويضيف الشمري: أن «من يتحمل الوزر الأكبر في هذا الصراع السياسي، هو المجلس الذي يتمتع بأغلبية

خلال الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد، ديسمبر الماضي (جابر عبدالخالق/الأناضول)

معارضة يمكنها تمرير أي قانون تريده، لكنها اختارت الصراع والخوض في المعارك الإعلامية، وسياسة عرض العضلات عبر تقديمها لاستجواب سريع لرئيس مجلس الوزراء، على الرغم من أنّ الدستور ينص صراحة على عدم اختصاص رئيس الحكومة في أول محورين من الاستجواب».

بدوره، يرى الخبير القانوني والمحامي عمر العصيمي أنّ الاستجواب المقدم لرئيس الوزراء، والذي أدخل البلاد في حالة من الركود السياسي بسبب عدم قيام الحكومة بأعمالها وعدم قدرة المجلس على عقد جلساته، على الرغم من دعوة الغانم لعقد جلسة، اليوم الثلاثاء، بدون حضور الحكومة، «هو استجواب سياسي وليس قانونياً».

ويقول العصيمي لـ«العربي الجديد»: «لو استطاعت الحكومة تحويل الاستجواب إلى المحكمة الدستورية بعد التصويت على ذلك في مجلس الأمة، فإنه كان سيسقط في هذه المحكمة على الفور، لكن الحكومة وصلت إلى طريق مسدود، إلى درجة أنها لا تستطيع

> الحكومة المقبلة ستكون في مأزق ما لم تغيّر بعض الوزراء

الحصول على عدد كاف من الأصوات، بسبب السخط البرلماني عليها. والدليل على أن الاستجواب ما هو إلا سياسي، تأييد 38 عضواً لعدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء قبل مناقشة الاستجواب أصلاً».

وفي حال التأخر في إعلان التشكيلة الحكومية الجديدة لمدة شهر أو اثنين، فإنّ ذلك يعني أنّ مجلس الأمة لن يجتمع في جلسة مع الحكومة الجديدة، إلا في شهر إبريل/ نيسان المقبل، وهو ما يعطي الأخيرة مهلةً لتجاوز زخم الاستجواب من جهة، وتفكيك كتلة المعارضة، الآخذة بالاتساع، بهدوء تام وذلك عبر تقديم وعود للكتل الانتخابية المختلفة.

وكان النائب خالد مؤنس العتيبي، وهو أحد النواب الذين قرروا استجواب الحكومة، قد أعرب عن تخوفه «من سعي الحكومة لتفكيك المعارضة، وبالتالي تفكيك الاستجواب»، مستبقاً، في حديث مع «العربي الجديد»، قبول أمير البلاد استقالة الحكومة، بالتأكيد أنّ «على مجلس الأمة الاجتماع (اليوم) الثلاثاء، للتجهيز لاستجواب رئيس مجلس الوزراء». وأضاف: «نحن نستبق أي محاولة من الحكومة للتهرب من هذا الاستجواب المستحق الذي لم يأت إلا بعدما أعلنت الحكومة تحديها لإرادة الشعب».

وبرأي الناشط السياسي والصحافي عياد الحربي، «فقد جاءت انتخابات 2020 البرلمانية بنسبة تغيير كبيرة، برز عليها الجو المعارض، والشكل الشبابي، لكن الحكومة جاءت بقواعدها السابقة نفسها، إذ احتفظت بالوزراء الذين يرفضهم النواب، وعلى رأسهم وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، الذي يوصف بأنه عنصر تأزيم، إضافة إلى تعيين نواف الياسين وزيراً للعدل، وهو أحد الأشخاص الذين كانت لهم مواقف سابقة رافضة لقانون العفو الشامل».

ويعتبر الحربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الحكومة المقبلة ستكون في مأزق، ما لم تعمد إلى تغيير بعض الوزراء والموافقة على برنامج العمل الذي تقدم به 16 نائباً من المعارضة المستعدة للتفاهم مع الحكومة، على عكس المعارضة التي ترفض أي حوار مع الأخيرة وتطلب إسقاط رئيس مجلس الوزراء وعدم التجديد له».

وكان 16 نائباً يمثلون كتلتي «الوطنية» و«الإخوان المسلمين» وكتلة «قبيلة مطير»، إضافة إلى نائب مستقل واحد هو بدر الحميدي، قد تقدموا بكتاب إلى الحكومة يطالبونها بوضع برنامج عمل، معلنين الاستعداد للتعاون معها شرط الموافقة على «المصالحة الوطنية» من دون اشتراط العفو الشامل، فضلاً عن الموافقة على تعديل قانون النظام الانتخابي والقوانين المتعلقة بالحريات. وأحدث طلب النواب الـ16 جدلاً كبيراً في صفوف المعارضة التي رأى جزء منها أن هذا الكتاب بمثابة تراجع في وجه الحكومة، واستجابة لها، ما يعطيها الفرصة الكافية لتفكيك المعارضة. وفي السياق، قال النائب السابق وأحد زعماء المعارضة عادل الدمخي، في تصريحات له أخيراً: «على النواب ألا يتراجعوا ويقعوا في فخ الحكومة»، فيما أكد النائب السابق والمعارض عبد اللطيف العميري أنّ بيان النواب «ما هو إلا تراجع وتخلٍ عن المطالب الشعبية». ووفقاً للدستور الكويتي، فإنّ تعيين رئيس الوزراء حقّ أصيل لأمير البلاد، وجرى العرف أن يكون من الأسرة الحاكمة، على الرغم من عدم اشتراط ذلك دستورياً. ويؤدي إبعاد البرلمان وأعضائه عن الاختيارات الوزارية، إضافة إلى معاملة الوزراء كأعضاء في البرلمان يحق لهم التصويت على القوانين، إلى صراع كبير بين الحكومة والبرلمان، غالباً ما ينتهي بالاستجواب ونقل المعركة من داخل قاعة البرلمان إلى وسائل الإعلام أو إلى الميادين العامة التي تحتضن الاحتجاجات المستمرة.